

إستطلاع

مؤسسة الارشيف العربي
Arab Archives Institute



عمان - مارس / آذار، 2002
aainstitute@gmail.com

إستطلاع الواسطة في الأردن

مقدّم إلى مؤتمر "نحو شفافية أردنية"
الذي عقد بالتعاون مع منظمة "الشفافية الدولية"
عمان - الاردن
فندق عمرة ٢٢ / ٥ / 2000

إستطلاع الواسطة في الأردن

قامت مؤسسة الأرشيف العربي بعمل دراسة عبر استطلاع رأي عينة*، لتسليط الضوء على موقف الاردنيين من "الواسطة"...
والواقع أنّ كون هذه الدراسة الأولى في هذا المجال في الاردن، حسب معلوماتنا، يجعلنا نعتبرها "دراسة أولية" "Pilot study"، وستكون مقدّمة لدراسة أشمل تتلافى ما قد يشوبها من نواقص...
الاستبيان

قمنا بعمل استبيان يتناول أساسيات القضايا المتعلقة والمحيطه بموضوع الواسطة، وخصوصاً
الابعاد الثلاثة لها: طالب الحاجة، الوسيط أو الواسطة، والجهة المتوسط لديها...
وسعيانا لأن نتابع اسئلة الاستبيان عملية الواسطة منذ بداية المعاملة إلى نهايتها، ومن ثم نتناول أثر

الواسطة على المعاملة، وفي النهاية موقف الشخص من هذه الظاهرة بشكل عام...

وكانت ورقة الاستبيان تحمل المقدمة والاسئلة على النحو التالي:

تقديم: تقوم "مؤسسة الأرشيف العربي" بهذا الاستطلاع لتقديم نتائجه إلى ندوة "تحو شفافية أردنية"، وهو يهدف إلى معرفة حجم تفشي ظاهرة الواسطة في المجتمع الاردني...

الاجابة تكون بالاشارة على المساحة المخصّصة بذلك، ولا داعي لذكر اسمك...

الرقم المتسلسل:

١- الجنس: ذكر أنثى

٢- العمر:

أ/ 20 أو أقل ب/ 20-30 ج/ 30-40

د/ 40-60 ه/ أكثر من 60

٣-التحصيل العلمي:

أ/بلا ب/ابتدائي ج/اعدادي د/ثانوي

ه/ جامعي

٤-الحالة الاجتماعية: أ/ أعزب ب/ متزوج ج/ مطلق د/ أرمل

٥-العمل:

قطاع عام ب/ قطاع خاص ج/ مغترب د/ بلا -٦

السكن:

أ/عمان ب/ مدينة أخرى ج/ قرية د/ مخيم -٧

الديانة:

أ/ مسلم ب/ مسيحي ج/ أخرى

٨- هل ترغب بالاجابة عن موضوع الواسطة:

نعم لا

٩- إذا كانت لديك معاملة في دائرة حكومية أو شركة أو مؤسسة:

أ/تتوجه إليها مباشرة ب/ تبحث عن واسطة قبل البدء؟ ج/تبحث عنها

بعد البدء؟

١٠- إذا كانت اجابتك على السؤال السابق ب أو ج فهل السبب يكمن في:

أ/تعقيد المعاملات ب/خلل في معاملتك؟ ج/لا يمكن الإنجاز بدون

د/مركزك الاجتماعي؟

١١- هل تعتقد أنّ اتمام معاملتك قد يتعثر بسبب:

أ/الجنس ب/الدين ج/بلدك الاصلي د/ لا أعرف

٢١-بعد استعمالك الواسطة لمتابعة معاملة كانت النتيجة:

أ/إنجاز معاملة لم تتم بدون الوساطة؟ ب/عدم التأثير؟ ج/تسهيل إنجازها؟ د/تعثر إنجازها؟

٣١-بالنظر إلى التجارب السابقة هل ستستعمل الوساطة:

أ/ بشكل دائم؟ ب/بعض المعاملات؟

ج/ لن تستخدمها؟

٤١-بالنظر إلى وضعك الحالي هل تعتقد أن حاجتك للوساطة:

أ/ ستزيد؟ ب/ستتقص؟ ج/ستبقى كما هي؟

٥١-بالنظر إلى الطرف السائد هل تعتقد أن الحاجة للوساطة في الاردن بشكل عام:

أ/ ستزيد؟ ب/ستتقص؟ ج/ستبقى كما هي؟

٦١-إذا كانت إجابتك على السؤالين السابقين أ أو ج فالسبب في رأيك يكمن في:

أ/ التخلف الاداري؟ ب/الفساد؟ ج/العشائرية والجهوية؟ د/غياب

الديمقراطية؟

٧١-هل تود استخدام الوساطة ولكنك لا تستطيع؟

لا

نعم

٨١-هل تعتقد أن الوساطة شكل من الفساد؟

لا

نعم

٩١- هل حاولت التوسط لأحد الاصدقاء أو الاقارب؟

لا

نعم

١٠٢-هل يوجد ضغط اجتماعي عليك لاستخدام الوساطة؟

نعم

لا

١٢-هل تحاول التملص من استخدام الوساطة ولا تستطيع؟

نعم

لا

٢٢-هل تتوسط لـ: أ/ الاقارب ب/الاصدقاء

ج/ لأي شخص يطلب

٣٢- هل تعتقد أنه يجب القضاء على الوساطة؟

لا

نعم

العينة:

وبتوزيع 400 نسخة من هذا الاستبيان إتبعنا طريقة "العينة الطبقية"، بمعنى إفتراض مجموعة من الأسس التي تقوم عليها الوساطة، وتقسيم العينة إلى مجموعات جزئية تعتمد هذه الأسس، ومن ثم إختيار عينة عشوائية بسيطة من كل جزء على النحو التالي: الجامعات، الوزارات والدوائر الحكومية،المؤسسات الخاصة، أماكن السكن في عمان وعجلون والزرقاء، ومخيم جرش،

والمدراس، والمستشفيات، واستبعدنا مع عملية الفرز أربعين استبياناً لأسباب مختلفة وكانت النتيجة على النحو التالي:

قراءة كئيية

وبنتيجة الاستطلاع، وبعد تحليل الأرقام يتبين ما يلي:

أولاً: إنه بينما يؤكد نحو ٧٨٪ على وجوب القضاء على الواسطة، لأنها شكل من أشكال الفساد إلا أن ٣٩،٤٠٪ يعتقدون بأنهم سيحتاجون الى الواسطة في المستقبل...

ثانياً: ٧٥،٢٢٪ قالوا إنهم يتعرضون الى ضغط اجتماعي بسبب الواسطة، وإذا رُبط هذا مع النسبة الهائلة لمن يعتبرون الواسطة فساداً، ومن يعتبرون الواسطة أمراً لا بد من القضاء عليه، يظهر بوضوح أن الجميع يتوسطون ويوسطون ويقبلون الواسطة، ومع ذلك فهم غير مقتنعين فيها، وغير قادرين على تقبلها...

ثالثاً: هناك مفارقة أن الأشخاص الذين يتوسطون لأي شخص يطلب ٥٥،٥٥٪، وهم أكثر ممن يتوسطون للأقارب والأصدقاء مما يعني أن الواسطة بنظرهم نوع من أنواع الاندماج في المجتمع وتحسين العلاقات، ويعني أيضاً رغبة الناس في التوسط لما يُعطي المتوسط دوراً اجتماعياً وتميزاً وقاعدة شعبية تستخدم لاحقاً في الانتخابات البلدية والنيابية، أو في الجهات العشائرية، أو لوساطات أخرى في مجالات أخرى...

رابعاً: ٥٧٪ يستخدمون الواسطة لتسهيل انجاز المعاملة، فالمعاملة يمكن انجازها بدون واسطة، لكن تعقيد المعاملات والبيروقراطية يعني ضياع الوقت والدخول في المتاهات، وربما الاستجداء أو حتى عدم الاحترام للشخص، وهذا يعني فقدان الثقة بالجهاز الاداري وكفاءته في انجاز المعاملات...

يُعرّز هذا الأمر التجربة العملية حيث أن ٥٧٪ من المعاملات تم تسهيل إنجازها بالواسطة، ولذلك فإن ٠٧٪ سيكررون استعمالها، و ٧٨٪ يعتقدون بأنها ستبقى كما هي، أو ستزيد الحاجة لها، وذلك على الرغم من أن ٦٨٪ يعتقدون أنها شكل من أشكال الفساد، و ٧٨٪ يعتقدون أنه يجب القضاء عليها .

خامساً: يعتقد أفراد العينة بنسب متقاربة بوجود التخلف الاداري والفساد والعشائرية والجهوية وغياب الديمقراطية كاسباب وراء استخدام الواسطة، أي أن كل هذه الأمور موجودة في المجتمع...

سادساً: أن ٥٦٪ من الاردنيين المستطلعة آراؤهم، وسوف نُشير إليهم باسم العينة، يلجأون للواسطة، ٥٤،٣٨٪ منهم قبل البدء بالمعاملة، و ٩١،٦١٪ منهم بعد البدء فيها...

وهذا التمايز يعكس قناعة مسبقة بضرورة الواسطة سلفاً، حيث أن ٠٥٪ من العينة يعتقدون أن المعاملات معقدة و ٠٤،٩٥٪ يعتقدون بأنه لا يمكن إنجازها بدون واسطة...

سابعاً: يُعزّز هذا الأمر التجربة العملية حيث أنّ ٥٧٪ من المعاملات تم تسهيل إنجازها بالواسطة، ولذلك فإنّ ٠٧٪ سيكررون استعمالها، و٧٨٪ يعتقدون بأنّها ستبقى كما هي، أو ستزيد الحاجة لها، وذلك على الرغم من أنّ ٦٨٪ يعتقدون أنّها شكل من أشكال الفساد، و٧٨٪ يعتقدون أنّه يجب القضاء عليها .

قراءة لغوية للواسطة

والواسطة في اللّغة:

وسَطَ الشيء يَسِطُهُ وَسْطًا. وَسِطَةٌ: صار في وسطه...

وسَطَ الرجل: يوسط وواسطة.وسطة : صار شريفاً وحسيباً فهو وسيط...

وسِطَ القوم وفيهم وساطة: توسّط بينهم بالحقّ والعدل...

توسّط فلان: أخذ الوَسْطَ بين الجيد والردّيء، وبينهم وسِطَ فيهم بالحقّ والعدل

الواسط: الباب...

الواسطة: واسطة القلادة، الجوهر الذي في وسطها وهو أجودها، وما يُتوصّل به إلى الشيء...

ولم ترد كلمة واسطة، أو وساطة، في القرآن الكريم، ووردت كلمة واسطة بالحديث الشريف

بمعنى واسطة الرجل (الرجل: ما يوضع على ظهر الدابة للركوب)...

أوسط الشيء ما بين طرفيه، وهو من أوسط قومه، من خيارهم...

ومن استعراض مختلف الأبعاد اللغوية لكلمات وسط وواسطة ووساطة ومشتقاتها، نجد أنّها تقع

في ما بين الوجاهة "من أوسطنا نسباً"، أو التّدخّل لفضّ الاشكالات والنزاعات "الواسطة بين

المتتبي وخصومه" أو تيسير التّنقّل وفتح الأبواب المغلقة...

ويبدو أنّ استعمال الواسطة كمفهوم في الحياة العامة، لا يبتعد كثيراً عن هذه المعاني، فهي تعني

على الأغلب: إستعمال شخص وجيه "وسطة" كواسطة إمّا كمفتاح للأبواب الموصدة، أو للانتقال

من موقع إلى آخر...

والواسطة في القانون الدولي العام: محاولة دولة أو أكثر فضّ نزاع قائم بين دولتين أو أكثر عن

طريق التفاوض...

قراءة سلوكية للواسطة

ومن قراءة نتائج الاستطلاع يُمكن الخروج بنتيجة أنّ القناعات الاخلاقية لا تبدو موجودة بأنّ

إنتشار الواسطة في المجتمع الاردني سيشهد تراجعاً، حيث أنّ قدرة الواسطة على الانجاز ستبقى

سيدة الموقف، ولعلّ لسان حال الأردنيين يقول: "إنّها شرٌّ لا بدّ منه"...

والواسطة بمفهومها الاجتماعي عمليّة ذات ثلاثة أضلاع:

الطالب، وهو صاحب الحاجة أو المعاملة، وهو على الأغلب يرغب بتنفيذ عملية ما بأسرع ما يمكن، وقد تكون هذه العملية قانونية أو لا، وقد يكون الرجل متنفذاً أو غير متنفذ، وباختلاف موقعه الاجتماعي أو طبيعة حاجته تتبدل خلفية احتياجه للواسطة، فقد يحتاجها إمّا:

١- للتحايل على القوانين، في حال كون حاجته غير قانونية...

٢- لتحصيل حق يخشى ضياعه لسبب موقفه الضعيف...

٣- لتسريع الانجاز بتجاوز الروتين والتعقيدات الادارية...

الضلع الثاني، هو الواسطة نفسها، أو الوسيط، وهو على الأغلب رجلٌ وجيه أو متنفذ، على الأقل في مجال الحاجة موضع الطلب، وقد يكون هذا قد اكتسب موقعه إمّا من خلال:

- وظيفة حكومية...

- وضع عشائري...

- وضع مالي...

وهو إذ يسعى بالحاجة، فإنّه على الأغلب يأمل أن تسهم بمضاعفة نفوذه، إمّا باضافة أصوات انتخابية مثلاً، أو زيادة وزنه لدى عشيرته أو مجموعته الإثنية وتحسين وضع المجموعة بشكل عام أو أنه يأمل بإمكانية أن تُسدّد له قيمة هذه الخدمة بأيّ شكل من الأشكال...

والضلع الثالث، وهو الجهة المتوسّط لديها، وهي قد تكون فرداً أو مؤسسة خاصّة أو رسمية أو حكومية، وفي المحصلة فهي فرد أو مجموعة أفراد يقودون هذه المؤسسة، وتعني استجابتهم للواسطة توظيف هذه المؤسسة لخدمة مصالحهم، أو مصالح من هم ذوو أهميّة بالنسبة لهم...

وعلى مرّ السنين، يبدو أنّ أهمية هذه العملية كانت سبباً في أنها أصبحت قادرة على إدامة نفسها والحفاظ على قوّة دفع واستمرارية وتأثير على مختلف العمليات الاجتماعية، ابتداءً من إختيار الموظفين في القطاعين العام والخاص إلى إختيار الطلبة في الجامعات إلى إرساء العطاءات على الشركات ورجال الأعمال...

وساهم ذلك كلّهُ، على مدار السنوات، باختلال البنية الاجتماعية، واضطراب المعايير، وتدني قيم الكفاءة والصلاحية للعمل والانتاجية، وتراجعها لصالح القيم العشائرية والجهوية وشائج القربى، وأصبحت شهادة الميلاد هي العامل الحاسم في الوصول الى المناصب، وحتى المقاعد الجامعية واستاذية المؤسسات التربوية، في حين تتراجع معايير الكفاءة والقدرة...

الواسطة وعلم النفس:

يعزو علم النفس، وتحديداً "السلوكي"، نشوء وتشكّل السلوك الانساني إلى عملية تعلّم متواصلة، تتم عبر التفاعل مع البيئة من خلال التأثير والتأثر "Operant Conditioning" وتتصّ هذه النظرية على أنّ فعل الكائن الحيّ يخلق سلسلة من ردود الافعال والنتائج في ومن قبل البيئة

المحيطة، وأنّ مصير هذا الفعل يتحدّد على ضوء التدايعات التي يخلقها، فيتعرّز الفعل إذا كانت نتائجه إيجابية "Positive reinforcement" وتزداد بالتالي قابليته للتكرار وتحوله إلى نمط سلوكي دائم، وليس مجرد سلوك عابر، أمّا إذا خلق الفعل سلسلة تدايعات سلبية "Negative reinforcement" فإنّ صاحبه على الأغلب لن يكرره، وبالتالي فإنّ مثل هذا السلوك سينطفئ أو يندم في ظلّ غياب التعزيز، وعلى الأرجح فإنّه لن يتحوّل إلى نمط سلوكي... وعليه، فإنّ أفعالنا إمّا أن تكون "Positive reinforcer" وعلى الأرجح تتحوّل إلى نمط، أو "Negative reinforcer" لا تتكرّر ولا تتحوّل إلى نمط...

وإذا ما تفحصنا ظاهرة الوساطة، لوجدنا أنّها تقع ضمن الأفعال التي تخلق أثراً إيجابياً على المستفيد منها "Positive rewarding"، ولذلك فعلى الأغلب أن يقوم بتكرارها وباعتبارها الوسيلة للوصول إلى الغرض، وبالتالي فهي مؤهلة للاستمرار، والتحوّل لنمط سلوكي كما أنّها مرجحة للانتقال وللانتشار عبر الـ "المحاكاة" "Modelling" والتي تعني التعلّم بواسطة المراقبة والتقليد، وهي النظرية السلوكية التي تكمل نظرية "الاشتراط بالتأثير" "Operant Conditioning" وتفسّر الانتشار الأفقي للسلوك وامتداده من البعد الفردي إلى المستوى والنمط الاجتماعي. فمثلاً: إذا علم متقدّم لوظيفة أنّ أحد زملائه تمكّن من الحصول على الوظيفة بواسطة هاتف أو بطاقة من أحد المتقدّمين، فإنّه على الأغلب سيسعى للحصول على مثل هذه المكاملة أو البطاقة السحرية، بدلاً من الدخول في توتر المنافسة، وامتحانات القبول، حيث أنّ هذه الطريق ليست أسهل فحسب، وإنّما أضمن أيضاً...

يبدو واضحاً أنّ غياب الشفافية وبالتالي الرقابة و المحاسبة هو الذي يوفّر البيئة الملائمة لجعل فعل الوساطة "Positive reinforcement" يتكرّر ويدعم نفسه بنفسه، ويتحوّل إلى نمط إجتماعي من خلال التقليد والمحاكاة، ولعلّ غياب الديمقراطية ومفاهيم التعددية والتداول يقع في خلفية هذه الصورة، ويلقي بظلاله القاتمة عليها...

الوساطة في الواقع الاردني

"الوساطة في الاردن" ليست مجرد وسيلة للحصول على مكسب، أو حقّ، أو لحلّ مشكلة، ولكنها باتت أسلوب حياة...

ويصنّف البعض الوساطة باعتبارها "فساداً أبيض"، وكأنّ الفساد طيف من الألوان، أو أنّه يمكن أن يكون خيراً أو شراً، وفي كلّ الأحوال فهي فساد يحمل شرعيته من العرف الذي صار كالقانون، مع أنّه عكسه، وكالاستثناء الذي غلب القاعدة نفسها...

وتدخل الوساطة في كلّ شيء تقريباً، من إختيار وزير إلى خفير، وقد حدّثني رئيس وزراء سابق بأنّه توسّط لتوزيع صديقه، في حكومة صديق آخر، وأكد لي مدير عام سابق (عبد الله العتوم) أنّه أعلن عن شغل وظيفة دنيا، فنلقّى أكثر من ثلاثمئة إتصال هاتفي من أصدقاء ونواب وأقارب ومعارف لملئها...

وفي زمن صار فيه الإصلاح الاداري عنواناً لسياسة وطنية، تبدو الوساطة وكأنها عصية على الاختراق، فالجهاز الذي يفترض به أن يقوم بالإصلاح، هو نفسه الذي لا يعترف إلا بالوساطة أسلوباً للعمل؟

وتبدو الوساطة، أيضاً، أجزر إجتماعياً من أن يطالها القانون، أو ينفع معها إصلاح، فقد اعتصم أكثر من منتهي حاصل على شهادة الدكتوراة، في حقول مختلفة، أغلبها من الحقول الاجتماعية، أمام رئاسة الحكومة، مطالبين رئيس الوزراء بالضغط على الجامعات لتوظيفهم، فكانهم كانوا يطلبون وساطته في سبيل العمل، وقد وعدهم بذلك، وقال بالنص:

؟؟؟

ولا تعترف الوساطة بالقطاع العام أو الخاص، فهي هنا وهناك، وفي سبيل تسهيل المعاملات الحكومية للشركات، تكون هذه مضطرة لتوظيف أقارب المسؤولين، بعيداً عن النمط المفترض في القطاع الخاص، الذي لا يعترف إلا بالكفاءة والانجاز في سبيل تحقيق الأرباح...

وكان رئيس الوزراء المرحوم وصفي التل أول من تنبّه إلى هذه الظاهرة، وحاول محاربتها، وله في ذلك أدبيات كثيرة، وأعمال تنفيذية أيضاً، لكن الأمر كان قبل ثلاثين سنة، وما زال بالطبع، صعب المعالجة، شبه عصي على الاختراق، ففي يوم كان وصفي التل نفسه يستقبل وفداً شعبياً . سلم عليه أحدهم، وشدّ على يده ليكتشف أنّ فيها رزمة صغيرة من الأوراق المالية. فتحها التل وقال للرجل: ما هذه؟ أجاب: هذه خمسون ديناراً، جمعتها بصعوبة، فأنا أريد واسطتك لتعيين إبني. ردّ عليه التل بحنان أنّ إنتظر جانباً، بعد أن أعاد الدينار للرجل. إنتهى الاستقبال فتوجّه التل إلى الرجل وقال: أطلب! ردّ: ليس معي إلا هذه الدينار، وقالوا لي إنّ

فالرجل كان يريد رشوة رئيس الوزراء، بحثاً عن وساطته، لأنه وجد أنّها الطريقة الوحيدة لتعيين إبنيه، ورئيس الوزراء كان يكتف أنه يحارب عدواً كالشبح، تختلط فيه الوساطة مع الرشوة، لتعبّر الاثنان عن فساد...

وفي حقيقة الأمر، فإنّ الوساطة هي فساد، أو هي أوله، وهي الرشوة بعناصرها القانونية: الراي والمرتشي والمقابل الذي لا بدّ أن يكون خروجاً على القانون، أو الانظمة والتعليمات، وهذا المقابل قد يكون على شكل خدمة مقابلة، قانونية أو غير قانونية، أو يكون على شكل مادة...

فهي شكل من أشكال الرشوة، إذن...

لكنّها رشوة مختلفة، إذا كانت غير ماديّة، فذلك الذي قبل مخالفة القانون، أو التعليمات والأنظمة، وهو موظف حكوميّ، سيحصل على مقابل، قد يأخذ شكل خدمة غير قانونية مخالفة أخرى، أو يستفيد من ...

end

مؤسسة الارشيف العربي

Arab Archives Institute
aainstitute@gmail.com